كان رصيدنا من الأسمدة صفراً أما الآن فلدينا ٥٥ ألف طن في المصرف الزراعي

وزير الزراعة يتحدث عن المازوت: ليس لدينا إلا ٦٠ بالمئة من حاجتنا فالاستهلاك اليومي ٨ ملايين والمتوافر ٦ ملايين فقط

حمص- نبال إبراهيم

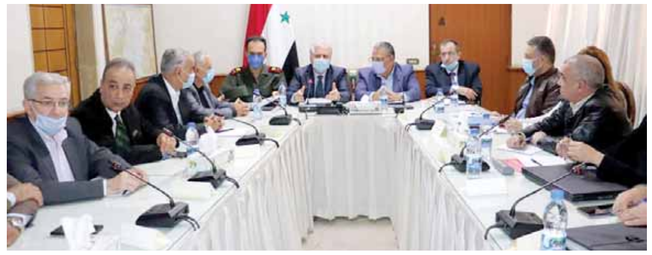

قال وزير الزراعة محمد حسان قطنا لـ«الوطن»: نحن في ظرف يجب أن ننتقل فيه إلى الزراعة الحديثة، لأن ما يهم حالياً ليس فقط الإنتاج وإنما أيضاً الإدارة السليمة للموارد المائية والمساحات المزروعة، وبالوقت نفسه الحصول على أعلى ربحية ممكنة، بما يسهم باستقرار الفلاح وحصوله على عوائد إنتاجية جيدة وبالوقت ذاته توفير الغذاء للمواطن بأقل سعر ممكن نتيجة للضغوط الكبيرة بسبب تباين الفرص بين الدخل وأسعار المنتجات الغذائية في الأسواق.

وأشار إلى أنه هذا العام تم اتخاذ خطوات إيجابية لدعم القطاع الزراعي وخاصة بإصدار الخطة الزراعية في وقت مبكر وتسعير كل أنواع المحاصيل الزراعية التي ستتسوقها الدولة في وقت مبكر أيضاً سواء للقطن أم القمح أو الذرة وباقي المحاصيل، لافتاً إلى أن محافظة حمص محافظة زراعية بامتياز وتوفر كميات كبيرة من المنتجات الزراعية لكل المحافظات لذا سيتم العمل على تقديم كل ما يلزم لاستقرار الخطة الإنتاجية الزراعية فيها.

وأشار الوزير إلى أن الموسم الزراعي في العام الماضي بدأ وكان رصيدنا من الأسمدة قريباً من الصفر لكن الآن بدأنا الموسم الزراعي ولدينا رصيد متاح من الأسمدة نحو ٥٥ ألف طن وهو حالياً بأرض مستودعات المصرف الزراعي التعاوني، وبالتالي تم اتخاذ إجراءات هذا العام من توفير الأسمدة بما يعطي نوعاً من الاستقرار وكذلك بالنسبة للبذار وخاصة بذار القمح، لافتاً إلى أنه يتم الطموح إلى تغيير المعادلة في موضوع التسميد بحيث لا يتم فقط الاعتماد على الأسمدة الكيماوية المعتادة، حيث هناك أسمدة عضوية وأخرى حيوية ومركبة يتم استخدامها، إضافة لأساليب جديدة في التسميد يجب اتباعها من الفلاحين.

المازوت الزراعي للفلاحين قال قطنا: إن سورية تعاني من مشكلة المحروقات وإن كل المشتقات النفطية مستوردة حالياً، وبالتالي لا تستطيع الحكومة حالياً أن توفر أكثر من ٦٠ بالمئة من الاحتياج، لافتاً إلى احتياجنا اليومي ٨ ملايين لتر مازوت وما يتم توفيره نحو ٦ إلى ٦,٥ ملايين لتر، وأنه نتيجة للإجراءات الحكومية الأخيرة تم رفع المتاح بالأسواق إلى ٧,٥ ملايين لتر من المازوت وبالتالي وخلال فترة وجيزة بعد إتاحة المادة بشكل أكبر وتعديل سعر المازوت الحر سيكون هناك توفير المازوت المدعوم بسعر ٥٠٠ ليرة سورية للفلاح وللاستخدام المنزلي لكن ضمن النسبة المحددة بحدود ٦٠ بالمئة، مؤكداً أن هذه النسبة من المازوت الزراعي ستكون مدعومة للفلاح وباقي الاحتياج إذا لزم الفلاح يحصل عليه من المازوت الصناعي بسعر ١٧٠٠ ليرة سورية.

وبيّن الوزير أن زراعة الشوندر السكري توقفت عملياً منذ سنوات بسبب الحرب وتوقف معامل السكر عن التصنيع إضافة للصعوبات التي واجهت الفلاحين في توفير مياه الري اللازمة لزراعته، مشيراً إلى أنه تم العام الماضي التحضير لزراعة هذا المحصول وتم التعاقد مع الفلاحين لزراعة ٤٣٥ هكتاراً وتم توفير البذار اللازمة وتوفير الإقراض للفلاحين، وحالياً يقوم الفلاحون بزراعة المساحات المخطط لها حول معمل تل سلحب وسيتم التوسع بزراعة هذا المحصول خلال العام القادم في باقي المحافظات، مبيناً أن إعادة زراعة هذا المحصول تعتبر موضوعاً مهماً جداً لأنه يعتبر جزءاً رئيسياً ومهماً بالدورة الزراعية.

ولفت إلى أنه لدينا مساحات كبيرة تزرع بعباد الشمس لكنه ليس من الأصناف الزيتية، وأنه لا توجد موارد مائية كافية حالياً لإعادة زراعته كأصناف زيتية لأنه يزرع بصفة تكثيفية، منوهاً بأن هذه المساحات شريكة مع محصول الذرة التكثيفية وأنه تم التوسع هذا العام بزراعة الذرة لأنه محصول مهم ورئيسي لتوفير الأعلاف للثروة الحيوانية، واستطعنا من خلال إدخال أصناف جديدة مجينة إلى القطر بعد استيرادها وتوفيرها للفلاحين مضاعفة الإنتاج بثلاثة أضعاف لكون الأصناف المحلية كان متوسط إنتاجيتها ٣,٥ أطنان بالهكتار في حين الأصناف الجديدة إنتاجيتها بحدود ١١ طناً بالهكتار وبالتالي تم استثمار المساحة نفسها وبنفس الموارد المائية وتم الحصول على ٣ أضعاف الإنتاج، مبيناً أن هذا ما يتم العمل عليه من خلال نتائج ملتقى القطاع الزراعي الذي يتم التأكيد فيه أنه في كل محافظة يجب أن يكون لها محصول إستراتيجي تنموي على مستوى المحافظة بحيث يمكن مضاعفة الإنتاج بذات الموارد المتاحة فيها.

ونوه قطنا رداً على سؤال «الوطن» بأن تراجع الإنتاج في المحاصيل الزراعية هذا العام ليس بسبب نقص مستلزمات الإنتاج فقط وإنما بسبب التغيرات المناخية القاسية وتراجع معدلات هطل الأمطار ووتوقفها منذ نيسان، وهذا ما أثر في إنتاجية المحاصيل الشتوية البعلية التي خسرنا إنتاجها والمروية التي انخفض إنتاجها، إضافة إلى عوامل أخرى ترتبط بالرطوبة والحرارة الليلية والنهارية ونسب التبخر والرياح والتي تؤدي جميعها إلى إجهادات إحيائية وغير إحيائية وانتشار بعض الأمراض.

وأضاف: كنا ناجحين هذا العام بإدارة ملف الحرائق ولم تكن هناك مساحات كبيرة محروقة لاتخاذ بعض الإجراءات التي حدت من انتشارها في حمص وباقي المحافظات.

الفصل من الجامعة بسبب «الفيسبوك»

عميد كلية الآداب لـ«الوطن»: قرار بعدم حصر المقرر بأستاذ واحد فقط بما يضمن حق الطالب

فادي بك الشريف

ضجة كبيرة أثيرت حول ما سماه البعض «توعد» كلية الآداب والعلوم الإنسانية لطلابها بالفصل من الجامعة، بسبب قيام بعض الطلبة بالتهجم على أعضاء الهيئة التدريسية عبر صفحات التواصل الاجتماعي (فيسبوك) وخاصة أن الكلية اعتبرت أن المرسوم التشريعي رقم ١٧ لعام ٢٠١٢ ينص على أن الجريمة التي ترتكب بواسطة الأجهزة الحاسوبية واستخدام هذه الأجهزة كوسيلة أو أداء لارتكاب جرائم مثل القدح والذم والتحقير ستتم ملاحقتهم ولو من حسابات وهمية.

وفي الوقت الذي لم يصل الجامعة أي شيء حول الموضوع، تواصلت «الوطن» مع عميد كلية الآداب في جامعة دمشق أسامة قدور ليؤكد أن هناك إساءة تحصل من بعض الطلاب لعدد من أعضاء الهيئة التدريسية حتى يتطور الأمر بحدوث إشكالية بسبب بعض المقررات التي لا تلقى نتائجها الرضا عند بعض الطلبة، كما حصل في إحدى مقررات قسم علم الاجتماع بجامعة دمشق وتعرض أحد الأساتذة للإساءة.

وكشف قدور عن اتخاذ قرار بعدم حصر أي مقرر في الكلية بأستاذ وحيد مع التوجه لإشراك دكتور آخر للمادة، مضيفاً: إن هذا الإشراك يضمن حق الطلاب وإشراك أكبر عدد من الأساتذة، باستثناء بعض الأقسام المحدثة خلال السنوات القليلة الماضية كاللغة الإسبانية والألمانية التي لا تتضمن عدداً كبيراً من الأساتذة، علماً أن الكادر يعتبر كافياً في بقية الأقسام لإنجاز هذا الأمر في قسم الآثار وتعميمه على بقية الأقسام ما عدا الصغيرة منها.

وقال العميد: يوجد في كلية الآداب ١٤ قسماً، وعدد الطلاب الإجمالي يصل إلى ٦١ ألف طالب وطالبة، قرابة الـ٤٠ ألفاً منهم يتقدمون للامتحانات في كل فصل امتحاني بنسبة تصل إلى ٧٠ بالمئة، من أصل العدد الإجمالي من المسجلين.

وأشار إلى وجود ضغط طلابي كبير تتعامل معه كوادر الكلية بمرونة مطلقة، ولاسيما أن ٤٠ قاعة ومدرجاً تمثلّ كاملة بالطلاب.

وحول حالات الغش الامتحاني، بين أن الكلية تشهد نحو ٤٣ حالة غش كل فصل امتحاني، مع انخفاض حالات الغش باستخدام البلوتوث بنسبة ٣٠ بالمئة عن السنوات السابقة، علماً أن القرار الصادر حول البلوتوث والمتعلق بزيادة مدة فصل الطالب لـ٥ سنوات وعدم السماح بالعودة للكلية، كان له أثر مهم في انخفاض عدد الحالات.

ولفت قدور إلى البدء أمس بتسجيل الطلاب في الكلية، علماً أن عدد المسجلين بالمئات، مع التوجه خلال الفترة القادمة لتقديم خدمات للطالب وعدد من التسهيلات داخل الكلية عبر المصرف العقاري.

وأكد عميد كلية الآداب أن الخدمات الطلابية من «كشف علامات» و«حياة جامعية» وعدد من الوثائق لا تستغرق سوى يوم واحد، وأن التأخر في مصدقات التخرج يعود إلى التدقيق فيها من الجامعة.

ولفت قدور إلى وجود نقص بأعداد الموظفين في الكلية، علماً أن العدد الحالي ٥٠ موظفاً والكلية بحاجة إلى أكثر من ١٥٠ موظفاً في عدد من الأقسام وخاصة في شؤون الطلاب والامتحانات.

وحول الاعتراضات الطلابية على مقررات كل فصل امتحاني، بين قدور أن نسبة الطلبة المعترضين في كل مقرر لا يتجاوز الـ١ بالمئة من إجمالي عدد الطلاب المتقدمين لكل امتحان، منوهاً بتكليف رئيس القسم بتدقيق طلب الاعتراض وجمع العلامات على أي مقرر ليصار إلى إنصاف الطلبة.

هذا وقررت جامعة دمشق اعتماد امتحان مقررات اللغات الأجنبية التخصصية لطلاب السنتين الثالثة والرابعة (النظامي- المفتوح) بشكل كتابي تقليدي، وإلغاء كل الامتحانات لهذه المقررات التي تتبع نظام الخيارات المتعددة (المؤتمت)، وطلبت الجامعة من كليات الآداب والحقوق والشريعة والاقتصاد والعلوم السياسية والتربية، موافاتها بقرارات المجالس المختصة بهذا الخصوص.

وحول هذا الموضوع بين أن الهدف من هذا القرار إبراز إمكانية الطالب العلمية واستحقاقه للنجاح من عدمه، والتي لا تظهر بالشكل المطلوب في مواد الأتمتة، علماً أن أعداد الطلاب في السنوات الأخيرة تعتبر قليلة وبالتالي يتم اختبار مقدرات الطلاب.

> ١ بالمئة نسبة المعترضين من كل امتحان و٣٠ بالمئة انخفاض الغش باستخدام «البلوتوث»

٦٩ هكتاراً فقط من أصل ٤٣٢٢ هكتاراً زُرعت في حماة والغاب

الفلاحون يحجمون عن زراعة الشوندر لتأخر البذار والتكاليف العالية

حماة- محمد أحمد خبازي

رغم موافقة وزارة الزراعة أمس، على إعادة ترخيص العقود الإفرادية للأعضاء التعاونيين عن طريق الجمعيات الفلاحية للحصول على مستلزمات الإنتاج لزراعة محصول الشوندر السكري «ديناً» في منطقة الغاب، مع التأكيد على الفلاحين المتعاقدين مع شركة سكر تل سلحب بضرورة زراعة المحصول، إلا أن العديد من المزارعين غير راغبين بزراعة الشوندر، ولما يزل الإقبال على زراعته ضعيفاً، فهو من الناحية الفنية الزراعية، ينبغي أن يزرع ما بين ١٠/١٥ و١١/١٥، والمساحة التي زرعت لتاريخه بالغاب نحو ٦٩ هكتاراً فقط، من أصل المساحة المتعاقد عليها بين الفلاحين وشركة سكر تل سلحب ٤٣٢٢ هكتاراً، وفي مجال زراعة حماة ٦٣ هكتاراً لم يُزرع منها أي شبر حتى اليوم!.

وبيّن العديد من المزارعين بمنطقة الغاب لـ«الوطن» أن التأخر بتوزيع البذار عليهم من المصارف الزراعية لنحو ١٥ يوماً، سيؤثر في الإنتاج الذي من المحتمل وبشكل كبير أن يتعرض للصقيع. وقال بعضهم: نحن أبناء المنطقة أدرى بها من وزارة الزراعة، ونعرف طبيعتها المناخية جيداً، وقد علمتنا التجربة أن زراعة الشوندر بعد ١٥ تشرين الأول فيها خطورة على المحصول، ما يعني خسارة كبيرة.

ولفت آخرون إلى أن عدم توفير مستلزمات الزراعة والإنتاج والنقل لشركة سكر تل سلحب بالوقت المناسب، وبشكل مجزٍ، لن يحقق جدوى للفلاح.

هذا ما أكده عضو اللجنة التي شكلتها وزارة الزراعة لدراسة تطوير منطقة الغاب زراعياً واجتماعياً، بسام إبراهيم السيد، الذي بيَّن لـ«الوطن» أن وزارة الزراعة تعمل جاهدة على تطوير زراعة الشوندر السكري بالغاب، وتشغيل معمل السكر بشركة تل سلحب، ولكن الثنيات الطبية وحدها لا تكفي.

وأوضح أنه لا بد من تأمين مستلزمات الإنتاج من الزراعة إلى نقل المحصول لشركة السكر، وهذه كلها تشكل اليوم أعباء إضافية على الفلاح، رغم السعر التشجيعي الذي أقرته الحكومة للمحصول، وهو ٢٥٠ ليرة للكيلو. ولفت إلى أن أجرة تجهيز الدونم اليوم لزراعة الشوندر هي ما بين ٧٥-١٠٠ ألف ليرة، وكيلو البذار بـ٣٠ ألف ليرة وهو سعر غال، هذا عدا المازوت والأسمدة التي توزع على دفعات، وأضاف: بالمجمل الدونم يكلف ٦٥٠-٧٠٠ ألف ليرة مع النقل للشركة، وإذا توافرت مستلزمات الزراعة والإنتاج في حينها، من جانبه، كشف مدير الثروة النباتية بالهيئة العامة لإدارة وتطوير الغاب، وفيق زروف لـ«الوطن» أن الهيئة خصصت ٤٣٢٢ هكتاراً لزراعة الشوندر السكري، زرع منها ٦٩ هكتاراً فقط، وعزا السبب إلى تأخر موعد الزراعة، بسبب تأخر البذار والتكاليف العالية للزراعة والإنتاج، الأمر الذي جعل العديد من المزارعين المتعاقدين مع شركة السكر يحجمون عن الزراعة، لخشيتهم من تكبد خسائر فادحة.

وأوضح أن المزارعين يتخوفون كذلك من موجة الصقيع الخريفي المبكر، التي تضرب عادةً محاصيلهم الخريفية، التي تزرع كالمعتاد في ١٠/١٥ لتنبت في ١١/١ قبل الصقيع، ويعتقد الفلاحون أن الزراعة بعد الأول من هذا الشهر فيها خطر كبير، وخصوصاً أن البذار لن تنبت إلا في ١١/٢٥. ولفت إلى أن الهيئة ترشد الفلاحين وتؤكد لهم أن الدورة المناخية تغيرت خلال السنوات الأخيرة، وأن الصقيع قد لا يشمل المنطقة إلا بالشهر الأول من العام، ولكن الاستجابة ضعيفة.

وأشار إلى أن الهيئة وفرت حالياً ٨ لترات من المازوت لكل دونم لزوم تجهيزه للزراعة من تعزيق وتفريد وغير ذلك، بينما قررت وزارة الزراعة أمس تمويل البذار ديناً للمزارعين، لتشجيعهم على الزراعة.

أما المدير العام للشركة العامة للصناعات الغذائية إبراهيم نصرة، فبيّن لـ«الوطن» أن المؤسسة تعاقدت مع الفلاحين على زراعة ٤٣٨٥ هكتاراً بمجال زراعتي الغاب وحماة، وأن العديد من الفلاحين يستلمون اليوم بذارهم من المصارف الزراعية.

وعزا التأخر بتسليم كميات البذار التي وصلت إلى سورية بتاريخ ١٠/٧ إلى الاختبارات الفنية التي أجريت عليها واستغرقت نحو ١٠ أيام، حيث تم التأكد من أنها جيد ونسبة الإنبات فيها فوق الـ٩٠ بالمئة، وذلك قبل تسليمها للمزارعين. وأوضح أن الفلاحين الذين زرعوا مبكراً نبت محصولهم، فمن الناحية الفنية الزراعية لا توجد مشكلة بزراعة الشوندر، لكونها تبدأ من ١٠/١٥ وتستمر حتى ١١/١٥.

أما عن جاهزية شركة سكر سلحب للعمل والإنتاج بعد توقفها نحو ٤ سنوات، فبيّن أن صيانة شاملة تجرى للمعمل ويجرب قبل الانطلاق بالعمل والإنتاج حتى شهر حزيران، ولا توجد أي مشكلة فنية به.

زيادة بإصابات السرطان بالسويداء

نقص أدوية علاج السرطان.. قسم كبير تم معالجته في مشفى البيروني بدمشق

السويداء- عبير صيموعة

بدأت معاناة مرضى السرطان تتفاقم في السويداء جراء عدم توافر جميع الأدوية المخصصة لهم حيث أكد كثير من المرضى ممن تواصلوا مع «الوطن» اضطرارهم إلى اللجوء إلى الأدوية المهربة عن طريق بعض الصيدليات بأسعار تفوق الخيال، حيث وصلت أسعار بعض هذه الأدوية إلى مليون ليرة وبعضها الآخر إلى مليوني ليرة للجرعة الواحدة.

وأشاروا في شكواهم إلى عجزهم التام عن شراء هذه الأدوية جراء أسعارها المرتفعة وتوجه العدد الأكبر منهم بهدف تأمين الدواء إلى الجمعيات الخيرية للمساعدة مع إشارة البعض منهم إلى تلقيهم العلاج ضمن قسم الدم والأورام بمشفى السويداء الوطني.

المدير الطبي ورئيس شعبة الدم والأورام الصلبة في المشفى الوطني الدكتور مؤنس أبو منصور أكد لـ«الوطن» أن أدوية مرضى الأورام والدم متوافرة حسب جداول توزيع وزارة الصحة التي تسعى إلى تأمين جميع الأدوية رغم صعوبة تأمينها خلال هذه الفترة، حيث بلغت نسبة الأدوية المتوافرة ٩٠ بالمئة من الأدوية السرطانية بينما ١٠ بالمئة منها فقط غير متوافرة على مستوى المشفى الوطني في السويداء علماً أن شعبة الدم والأورام تقدم العلاج الكيماوي والاستقصاءات والخدمات الإشعاعية والمخبرية والاستشفاء حيث يبلغ عدد المرضى التراكمي ممن يتلقون العلاج ضمن شعبة أمراض الدم والأورام سنوياً نحو ٩ آلاف مريض منهم ٣٣٠٠ مريض أورام و٥٧٠٠ مريض دم.

ولفت أبو منصور إلى أن عدد الإصابات الجديدة سنوياً يبلغ وسطياً بين ٣٠٠و٤٠٠ إصابة على ساحة المحافظة وأن أكثر أنواع الإصابات بالسرطان في المحافظة سجلها سرطان الثدي ثم سرطان الرئة وسرطان الجهاز الهضمي إضافة إلى سرطان الورم النقوي المديد وهو أحد أنواع سرطان الدم.

وأشار أبو منصور إلى أنه يتم تقديم العلاج المطلوب للمريض من أدوية الحبوب في منزله ما عدا المريض الذي يحتاج إلى جرعة كيماوية فيجب أخذها حصراً داخل الشعبة لحاجتها لأصحاب الاختصاص من الكادر الطبي والتمريضي.

بدوره رئيس جمعية أصدقاء مرضى السرطان بالسويداء الدكتور عدنان مقلد بين لـ«الوطن» أنه يوجد نقص كبير في الأدوية السرطانية حالياً خاصة لدى المشافي العامة، الذي يقابله ارتفاع في أسعارها لدى الصيدليات علماً أن الأدوية لدى مشفى السويداء الوطني مؤمنة لكن بكميات قليلة وهناك صعوبة في تأمينها.

ولفت مقلد إلى وجود ٥٢٠٠ مريض سرطان من مرضى قسم الدم بالمحافظة يتلقون العلاج بمشفى البيروني والمواساة بدمشق، لحاجتهم لعلاج كيميائي في مشفى البيروني وشعاعي في مشفى المواساة.

ولفت مقلد أن المرضى يتم تأمين تقليم إلى دمشق على نفقة جمعية أصدقاء مرضى السرطان، بباص خاص بهم إضافة لذلك فقد أنفقت الجمعية العام الماضي على علاج مرضى السرطان نحو ٦٠ مليون ليرة /جرعات- صور شعاعية/ إلا أن ارتفاع أسعار الأدوية بات يُحمل الجمعية أعباءً مادية كبيرة، الأمر الذي قد ينعكس سلباً على المرضى، لافتاً إلى وجود تفاوت في تكلفة العلاج لكل مريض، وهذا خاضع لنوع الورم ومرحلة الإصابة.